

إملاء ما من به الرحمن

[91] ويقرأ بالكسر والمد مثل قام قياما (الزنا) الأكثر القصر والمد لغة، وقد قرئ به، وقيل هو مصدر زانى، مثل قاتل قتالا لأنه يقع من اثنين. قوله تعالى (فلا يسرف) الجمهور على التسكين لأنه نهى، وقرئ بضم الفاء على الخبر ومعناه النهى، ويقرأ بالياء والفاعل ضمير الولي، وبالتاء: أي لا تسرف أيها المقتصم، أو المبتدئ بالقتل. أي لا تسرف بتعطى القتل، وقيل التقدير يقال له لا تسرف (إنه) في الهاء ستة أوجه: أحدها هي راجعة إلى الولي. والثاني إلى المقتول. والثالث إلى الدم. والرابع إلى القتل. والخامس إلى الحق. والسادس إلى القاتل: أي إذا قتل سقط عنه عقاب القتل في الآخرة. قوله تعالى (إن العهد كان مسئولاً) فيه وجهان: أحدهما تقديره: إن ذا العهد: أي كان مسئولاً عن الوفاء بعده. والثاني أن الضمير راجع إلى العهد، ونسب السؤال إليه مجازاً كقوله تعالى " وإذا الموءودة سئلت ". قوله تعالى (بالقسطاس) يقرأ بضم القاف وكسرهما وهما لغتان، و (تأويلاً) بمعنى مآلاً: قوله تعالى (ولا تقف) الماضي منه قفا إذا تتبع، ويقرأ بضم القاف وإسكان الفاء مثل تقم، وماضيه قاف يقوف إذا تتبع أيضاً (كل) مبتدأ، و (أولئك) إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد، وأشير إليها بأولئك، وهى في الأكثر لمن يعقل لأنه جمع ذا، وذا لمن يعقل ولما لا يعقل، وجاء في الشعر: * بعد أولئك الأيام * فكان وما عملت فيه الخبر واسم كان يرجع إلى كل، والهاء في عنه ترجع إلى كل أيضاً الضمير في مسئول لكل أيضاً، والمعنى: أي السمع يسأل عن نفسه على المجاز، ويجوز أن يكون الضمير في كان لصاحب هذه الجوارح لدالتها عليه. وقال الزمخشري يكون عنه في موضع رفع بمسئول كقوله " غير المغضوب عليهم " وهذا غلط لأن الجار والمجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدم الفعل، أو ما يقوم مقامه، وأما إذا تأخر فلا يصح ذلك فيه لأن الاسم إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ، وحرف الجر إذا كان لازماً لا يكون مبتدأ، ونظيره قولك بزيد انطلق، ويدلك على ذلك أنك لو ثنيت لم تقل بالزידين انطلقا، ولكن تصحيح المسألة أن تجعل الضمير في مسئول للمصدر، فيكون عنه في موضع نصب كما تقدر في قولك بزيد انطلق. قوله تعالى (مرحاً) بكسر الراء حال، وبفتحة مصدر في موضع الحال